دراسة

نمر سلطاني (*)

إنتاج الدونية:
المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل

أحاول أن أبرهن هنا أن البنية الإسرائيلية الأساسية (أعني المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية)، إذا ما استخدمنا عبارة جون رولز تُخضع المواطنين الفلسطينيين لعملية عزل في الغيتوات تُنزلهم إلى مرتبة منفصلة وغير متساوية.

وهذه البنية الأساسية غير عادلة، حيث أنها لا توفر لهؤلاء المواطنين ظروف الحد الأدنى للحياة الكريمة. والدولة لا تخفق في معالجة هذا الإجحاف فقط، بل هي متورّطة بشكل فعّال في صُنعه. وتتقاطع هذه العملية داخل إسرائيل مع عملية فصل السكان وضم الأراضي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وهاتان العمليتان تُحدثان معًا التآكل في وضع مواطنة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

عملية عزل في غيتوات

«غياب سلطة القانون» هو التعبير الذي يخطر على البال. وحسب مصادر الشرطة فإن ٦٧ بالمئة من المشبوهين بارتكاب جريمة القتل العمد و٧٠ بالمئة من المشتبهين بمحاولات القتل في العام ٢٠١١ هم مواطنون فلسطينيون في إسرائيل (لابين ٢٠١٢). وعلى الرغم أن هؤلاء المواطنين يشكلون أقلّ من ١٩ بالمئة من عدد السكان، فقد شكّلوا العام ٢٠٠٩ نصف السجناء الجنائيين.

هذا الارتفاع في الجريمة بشكل عام – وفي الإجرام المنظم والعنف المحلي بشكل خاص – ليس مفاجئًا لأولئك الذين

(*) باحث حاصل على منحة لدراسات ما بعد الدكتوراه في كلية الحقوق في جامعة بافالو – الجامعة الحكومية لولاية نيويورك. وقد تخرّج وحصل على شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق في هارفارد. ترجم هذا المقال عن الانكليزية حيث صدر في:

Israel Studies Review, Vo. 27, Issue 2, Winter 2012

يتابعون التطورات داخل الأقلية الفلسطينية (حاج يحيى ٢٠١٠؛ أورن ٢٠١١). فهذا الارتفاع متأثر بالظروف العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحدد السياسات الحكومية والقوانين بصورة قاسية هذه الظروف التي من الملائم وصفها بأنها عملية عزل في غيتوات.

وشملت هذه العملية خمسة عوامل أساسية مترابطة: تراتبية العمل، الاستيلاء على الأراضي، منع التطوّر، التعليم المنقوص، وإنتاج الفقر.

تراتبية العمل

جرى منذ تأسيس دولة إسرائيل دمج المواطنين الفلسطينيين في سوق عمل منفصلة دفعت بهم إلى مرتبة اقتصادية أدنى. وتشكلت هذه التراتبية على أساس قومي من خلال ضبط الدولة لحرية وإمكانية وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل ومنع نشوء بنية اقتصادية فلسطينية مستقلة. فقد فرضت الدولة نظام الحكم العسكري على مواطنيها العرب فقط (١٩٤٨– ١٩٦٦) وحرمتهم من حقوقهم الأساسية، بما فيها حق التنقل والحركة، الذي جرى ضبطه بواسطة نظام تصاريح المرور. وقد شكلت سياسة الإخضاع الاقتصادي جزءًا لا يتجزأ من البناء الصهيوني للدولة وكانت تهدف إلى السيطرة على الأقلية (لوستيك ١٩٨٠؛ روزنهيك ٢٠٠٣).

الاستيلاء على الأرض

رافق الدمج التراتبي في سوق العمل تحويل هؤلاء المواطنين من مالكي أرض إلى أيد عاملة رخيصة وغير مهنيّة وغير محمية نسبيًا، ومن خلال مشروع تشريعي وقضائي محكم استولت الدولة بموجبه على الغالبية العظمى من أراضي المواطنين الفلسطينيين لمنفعة النظام الاستيطاني الإثنوقراطي الناشئ (هولزمان – غزيت ٢٠٠٧؛ كيدار ٢٠٠٣؛ ميحوزاي ٢٠١٢). وفي الوقت نفسه ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل من ١٥٦ ألفًا العام ١٩٤٨ إلى نحو ١٫٤ مليون العام ٢٠١٢، وأصبحت قراهم مكتظّة بينما انخفض احتياطي الأرض لديهم باستمرار. ولقد جرى نقل الأرض من أيدي مالكيها الفلسطينيين إلى سيطرة الدولة. وحولت هذه العملية اقتصاد الأقلية من اقتصاد كان يعتمد إلى درجة كبيرة على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على الريع العائد من العمل اليدوي الرخيص في المدن اليهودية الناشئة. وهذه المدن استفادت أيضًا من التوزيع المتفاوت لميزانية الدولة الذي ميّز ضد السكان الفلسطينيين.

منع التطور

ساهمت هيئات الدولة المسؤولة عن التخطيط وتوزيع المناطق في هذه العمليات وذلك بمنعها تصنيع المناطق التي يسكنها الفلسطينيون مستخدمة ذرائع مختلفة مثل المحافظة على البيئة والسياحة (ويسلي ٢٠٠٦). هذا الأمر هو عملية «منع تطور» (de-development) إذا استعرنا تعبير سارة رُويْ (١٩٩٩) في سياق حديثها عن المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. فالقرى والمدن الفلسطينية تعاني من النقص في خطط التوزيع الملائمة إلى مناطق، إذ توجد فيها مناطق صناعية قليلة فقط. كما أن سلطات التخطيط لا تعترف ببعض القرى على الرغم من أنها كانت موجودة قبل قيام إسرائيل، والحكومة نادرًا ما تصنّف البلدات العربية باعتبارها مناطق أفضلية قومية. ومثل هذا التصنيف لو تمّ يعود عليها بمنافع ضريبيّة ويؤهّلها للحصول على دعم مالي حكومي، ومن شأنه أن يجذب الاستثمار الأجنبي. وهذه الظروف تقوّض وجود فرص العمل في هذه البلدات.

نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل أقلّ من نسبة النساء اليهوديات العاملات، ونسبتهن أقل أيضًا من نسب النساء العربيات العاملات في أماكن أخرى في المنطقة، إذ أن نسب النساء العربيات والمسلمات العاملات في موريتانيا والمغرب وحتى في عُمان والسعودية أعلى من نسب النساء العربيات العاملات في إسرائيل (زعبي ٢٠٠٩). الأسباب الأساسية هي بشكل واضح اجتماعية – اقتصادية وليست ثقافية، فالنقص في فرص العمل في المدن الفلسطينية، وشبكة المواصلات العامة غير الملائمة التي تخدم السكان الفلسطينيين، والعدد القليل جدًا لمؤسسات رعاية الطفولة اليومية التي تموّلها الحكومة في المدن الفلسطينية مقارنة مع المدن اليهودية، وجهاز التعليم المتهالك، كلّها عوامل مساهمة في ذلك (زعبي ٢٠٠٩).

التعليم المنقوص

يعامل جهاز التعليم الحكومي الإسرائيلي الأطفال الفلسطينيين بمنزلة الدرجة الثانية (كورسِن – نيف ٢٠٠٤؛ هيومان رايتس ووتش ٢٠٠١). والدولة تمارس التمييز ضد جهاز التعليم العربي الحكومي في النواحي جميعها عمليًا. فقد انخفضت نسبة الطلاب الفلسطينيين الذين يحملون شهادة الثانوية العامّة التي تؤهّلهم لفرص التعليم العالي خلال السنوات الماضية من ٤٢٫٢ بالمئة

خسارة الأرض، وفقدان فرص العمل الكريم، وفرص التعليم، هي أسباب رئيسة لنسب الفقر العالية في صفوف المواطنين الفلسطينيين. وقد ارتفعت هذه النسب بشكل كبير مع مرور الوقت بين العائلات والأطفال، ففي العام ١٩٩٠ بلغت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر ٥ر٣٤ بالمئة، وارتفعت هذه النسبة العام ٢٠٠٩ لتبلغ ٥ر٥٣ بالمئة، مقابل ٢ر١٥ بالمئة من العائلات اليهودية

العام ٢٠٠٣ إلى ٩٤ر٣١ بالمئة العام ٢٠٠٨ (زيليكوفيتش ٢٠٠٩). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الذين تأهلوا للتعليم العالي في العام ٢٠١١ (٣ر٣٨ بالمئة) فإن هذه النسبة لا تزال أقل بكثير من النسبة في الوسط اليهودي حيث بلغت ٦ر٦٤ بالمئة في ذلك العام (كاشتي ٢٠٠٧).

علاوة على ذلك فإن الزيادة الظاهرة مضلّلة لأنها مصحوبة بانخفاض بنسبة ٤ بالمئة في عدد الطلاب الفلسطينيين الذين ينهون المدرسة الثانوية (٢٠ بالمئة لم ينهوا الدراسة الثانوية العام ٢٠١١)، ومصحوبة بانخفاض في عدد الطلاب الذين يسجّلون للامتحانات (نيشر ٢٠١٢).

وتضر سياسات القبول لدى الجامعات بشكل نموذجي بالطلاب القادمين من الضواحي، الأمر الذي أدركه رؤساء الجامعات حين قرروا العام ٢٠٠٣ تغيير شروط القبول من أجل قبول المزيد من الطلاب اليهود الفقراء (ساعر ٢٠٠٣). وأثارت زيادة عدد الطلاب الجامعيين الفلسطينيين التي جاءت في أعقاب هذا التغيير مؤسسات التعليم التي قررت العودة إلى السياسات السابقة (المصدر نفسه). إضافة إلى ذلك أدخلت كليات الطب شروطًا أساسية عديدة للقبول خفّضت بشكل مؤثر عدد الطلاب الفلسطينيين الذين جرى قبولهم (شتيرن وتراوبمان ٢٠٠٦؛ تراوبمان ٢٠٠٧).

علاوة على ذلك فإن موارد الدولة تكرَّس لاستخدام جهاز التعليم العربي كوسيلة مهمة للسيطرة (الحاج ١٩٩٥). ويمثل تدخّل جهاز المخابرات العامة (الشاباك) المستمر منذ فترة طويلة في تعيين المستخدمين في مجال التعليم استنادًا إلى الاعتبارات السياسية هذه السياسة (إتينغر ٢٠٠٤؛ سلطاني ٢٠٠٤). والسيطرة على جهاز التعليم هي مظهر واحد فقط من مظاهر سياسة المؤسسة الأمنية المتعلقة بالمراقبة العامة للأقلية والسيطرة السياسية عليها، والتي استمرت بعد الإلغاء الرسمي للحكم العسكري الإسرائيلي العام ١٩٦٦ (كوهين ٢٠١٠). وكانت الدولة قد أعلنت العام ٢٠٠٥ عن نيّتها إلغاء منصب ممثل جهاز الأمن العام في جهاز التعليم العربي وذلك في أعقاب الالتماس الذي قدّمه مركز عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل– إلى المحكمة العليا. ومع ذلك يبقى تدخّل جهاز الأمن سؤالا مفتوحا.

إنتاج الفقر

خسارة الأرض، وفقدان فرص العمل الكريم، وفرص التعليم، هي أسباب رئيسة لنسب الفقر العالية في صفوف المواطنين الفلسطينيين. وقد ارتفعت هذه النسب بشكل كبير مع مرور الوقت بين العائلات والأطفال، ففي العام ١٩٩٠ بلغت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر ٥ر٣٤ بالمئة، وارتفعت هذه النسبة العام ٢٠٠٩ لتبلغ ٥ر٥٣ بالمئة، مقابل ٢ر١٥ بالمئة من العائلات اليهودية (مؤسسة التأمين الوطني ٢٠١١).

وفي حين بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين الفقراء ٨ر٥٦ بالمئة في العام ٢٠٠٢، ارتفعت هذه النسبة إلى ٨ر٦٥ بالمئة في العام ٢٠١٠، مقابل ١ر ٢٤ بالمئة من الأطفال اليهود (المجلس الوطني لسلامة الطفل ٢٠١١).

تستطيع الدولة التدخل في مثل هذه الحالات لإنقاذ مواطنين كثيرين من دائرة الفقر من خلال دفع مخصصات الرفاه الاجتماعي، ولكن المواطنين اليهود الذين تنقذهم سياسات الدولة من دوائر الفقر أكثر من المواطنين الفلسطينيين، وذلك بسبب التمييز في سياسات توزيع مخصصات الرفاه. ففي العام ٢٠٠٨ خفضت الدولة الفقر بنسبة ٢ر٤٦ بالمئة لدى السكان اليهود مقابل ٥ر١٣ بالمئة في صفوف السكان الفلسطينيين (عدالة ٢٠١١).

وإكمالاً للحلقة المفرغة، فإن الفقر يقلص امكانية الحصول على التعليم العالي وعلى أعمال مرتفعة المدخول. وتباعًا فإن فقدان الأعمال ذات الدخل العالي يولّد ثانية الفقر في التجمعات المكتظة بالسكان. والفقر المركّز في الأحياء المعزولة عنصريًا، كما يلاحظ في سياق المجتمعات الإفريقية – الأميركية في الولايات المتحدة،

على الرغم من التأثير المتزايد لأيديولوجيا العولمة والنيو- ليبرالية في إسرائيل فإن الدولة لا تزال تحتفظ بحضورها القوي وذلك من خلال التعاون المركّب مع شركات خاصة من أجل خلق نظام حيّزيّ ملائم ومناسب للتهويد. وفي ما يسمى المدن المختلطة أيضًا تخلق سلطات التخطيط من جديد الفصل العرقي على أرض الواقع بين السكان اليهود والفلسطينيين (يعقوبي ٢٠٠٩). وجدار الفصل موجود ليس فقط في الضفة الغربية بل داخل إسرائيل أيضًا، بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية في المدن المختلطة، مثل اللد والرملة، وبين بلدتي قيسارية وجسر الزرقاء المتجاورتين.

يساهم في تحويل هذه التجمعات إلى مناطق ذات نسبة إجرام عالية ومدارس متهالكة ونسب وفيات عالية وسكان يعتمدون على مخصصات الرفاه الاجتماعي (ماسي ودنتون ١٩٩٣). وبكلمات أخرى تصبح هذه التجمعات غيتوات.

العزل العنصري – واقعيًا وقانونيًا

الغيتو، حسب ما يقول عالم الاجتماع لويس فاكانت (٢٠٠٠) هو «سجن اجتماعي»، والسجن هو «غيتو قضائي». الأفراد الذين يحاولون الهروب من مصير الغيتو يواجهون واقعًا فيه الحراك الاجتماعي محدود جدًا. فالأفكار النمطية والمواقف العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين السائدة لدى الأغلبية اليهودية تسهم في محدودية هذا الحراك الاجتماعي. هذه المواقف التي يرعاها جهاز التعليم في إسرائيل تغذيها عسكرة المجتمع الإسرائيلي وتصريحات الشخصيات الدينية البارزة وتهافت وسائل الإعلام (بارتال وتايخمان ٢٠٠٥؛ بيلد – إلحنان ٢٠١٢). وهذا يقلل بشكل فعّال الاحتمال بأن يقبل المواطنون اليهود تأجير الشقق أو بيعها للمواطنين الفلسطينيين.

ولكن العوامل الرئيسة المؤدية إلى حراك اجتماعي وحيزيّ متدنّ هي عوامل قانونية ومؤسساتية. فالفصل في التعليم بارز في الفصل المؤسساتي لنظام التعليم في الدولة إلى نظام تعليم عربي ونظام تعليم يهودي (والأخير ينقسم إلى نظام تعليم علماني ونظام تعليم ديني). ديمومة الوضع المنفصل والمتدني للتعليم العربي مرتبطة بالمبنى اللاتركيزي لقانون الحكم المحلي. وكما يدعي يشاي بلانك (٢٠٠٦) فإن الفصل في نظام التعليم ليس ناتجًا عن خيارات حرّة للمواطنين اليهود والعرب، بل هو نتيجة للقواعد الخلفية التي يخلقها قانون الحكم المحلي والتي تؤطر خيارات المواطنين. الفصل في التعليم متواصل لأنه بنيوي.

يسير الفصل في التعليم جنبًا إلى جنب مع الفصل في الإسكان (دنتون ١٩٩٦). قوانين الدولة وسياساتها في مجال توزيع الأرض والإسكان تقيّد الحراك الحيّزيّ لدى الأزواج الفلسطينية الشابة. ففي حين أقامت الدولة مئات التجمعات السكنية لليهود، فإنها لم تبنِ بلدة واحدة جديدة للفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨– باستثناء التركيز القسري للسكان البدو في مدن فقيرة وقد رافق ذلك طردهم من أرض آبائهم وأجدادهم وهدم قراهم. هيئات ومنظمات صهيونية شبه حكومية – مثل الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية – أقامت بلدات مغلقة، لليهود فقط. وقرار المحكمة العليا في قضية قعدان العام ٢٠٠٠ لم يعترض أو يتحدّى هذا الفصل. ورغم أن المحكمة منعت التمييز في السكن وفي توزيع الأراضي إلاّ أنها لم تفحص السياسة العنصرية الخاصة بالأراضي المستمرّة منذ عدة عقود ولم تفحص دور لجان القبول في البلدات المغلقة. وقد حصّنت الكنيست هذا المنفذ القانوني في آذار ٢٠١١ عندما شرعنت دور لجان القبول وقدرتها على رفض المرشحين للسكن على خلفية «عدم التوافق الاجتماعي».

وعلى الرغم من التأثير المتزايد لأيديولوجيا العولمة والنيو– ليبرالية في إسرائيل فإن الدولة لا تزال تحتفظ بحضورها القوي وذلك من خلال التعاون المركّب مع شركات خاصة من أجل خلق نظام حيّزيّ ملائم ومناسب للتهويد. وفي ما يسمى المدن المختلطة أيضًا تخلق سلطات التخطيط من جديد الفصل العرقي على أرض الواقع بين السكان اليهود والفلسطينيين (يعقوبي ٢٠٠٩). وجدار الفصل موجود ليس فقط في الضفة الغربية بل داخل إسرائيل أيضًا، بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية في المدن المختلطة، مثل اللد والرملة، وبين بلدتي قيسارية وجسر الزرقاء المتجاورتين.

الفصل بين السكان العرب واليهود هو أيضًا أثر لقانون الأحوال الشخصية. فالتزاوج اليهودي – العربي نادر جدًا. هذه

الندرة لا يمكن فهمها بدون خلفية عدم وجود زواج مدني في القانون الإسرائيلي من جهة، والاحتفاظ بالمكانة المستقلة للسلطات الدينية اليهودية والمسيحية والإسلامية ومسؤوليتها عن الأحوال الشخصية، التي أقرها القانون العثماني، من جهة أخرى.

تولّد الدولة من خلال مثل هذه القوانين والممارسات من جديد الفصل العرقي في مجال التعليم والسكن بين المواطنين اليهود والفلسطينيين. وإذا ما كان هذا الفصل ظرفًا واقعيًا بعد العام ١٩٤٨ وطرد الشعب الفلسطيني وتجريده من ممتلكاته، فإنه يجري الإبقاء عليه وإعادة إنتاجه منذ ذلك الوقت بواسطة نظام قانوني وسياسي محكم.

دور النظام القانوني

هناك ثمانية أوجه أساسية لمساهمة القانون في إخضاع الأقلية الفلسطينية. لقد ذكرت أعلاه أن القانون كان ولا يزال الأداة الرئيسة للاستيلاء على الأرض، وأن قانون الحكم المحلي يديم الفصل العرقي في مجالي التعليم والسكن.

وسوف أبحث أدناه ستة عوامل إضافية.

١. مواطنة ذات طبقتين: ينتج النظام القانوني مسارين للحصول على المواطنة: قانون المواطنة وقانون العودة. القانون الثاني فقط هو الذي يؤدي دور قانون المواطنة الإسرائيلية. تتمثل المكانة المتدنية لمواطنة الفلسطينيين في القانون الذي يمنع منح الجنسية لأزواج وزوجات المواطنات والمواطنين الفلسطينيين ويسري مفعوله منذ العام ٢٠٠٣. هذا القانون موجّه حصريًا ضد المواطنين الفلسطينيين لأنه لا يؤثر على تجنيس أزواج وزوجات المواطنات والمواطنين اليهود حسب قانون العودة.

٢. غياب المساواة الشكلية: أنتج سن القوانين الأساسية الإسرائيلية خلال سنوات التسعينيات قائمة جزئية من الحقوق تجاهلت بشكل فاضح وواعٍ مبدأ المساواة. وكما ظهر فشل محاولات المشرّعين الفلسطينيين لإدخال مبدأ المساواة الشكلية إلى كتاب القوانين الإسرائيلي، فإن الكنيست يخشى أن تقوّض المساواة يهودية الدولة. قرارات المحكمة العليا أخضعت حتى الآن مبدأ المساواة ليهودية الدولة باعتبارها القيمة الأساس، وأخفقت حتى اليوم في الاعتراف بالحق الجماعي للمواطنين الفلسطينيين في المساواة، رغم أنها اعترفت بالمساواة في قضية حقوق النساء.

٣. عمى الألوان القضائي: التمييز الذي يبدو محايدًا يكمل غياب المساواة الشكلية. فقد جرى استخدام معيار الخدمة العسكرية كذريعة للتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين على الرغم من أن القانون لا يطلب منهم أداء هذه الخدمة. وكان لهذا المعيار تأثير في مجال الإسكان والتشغيل، ولكن المعايير تكاثرت على مدار السنين. وقد أجازت المحكمة العليا هذا التمييز الذي يبدو محايدًا وشرعنته عن طريق توجه قضائي متجاهل لتباين ظروف المجموعات المختلفة («عمى ألوان») وبذلك فشلت في الاعتراض على تأثير التمييز في الواقع (بنفنيستي وشاحم ٢٠٠٤).

٤. السقف السياسي: الدولة لا تحصّن طابعها اليهودي في قوانينها الأساسية فحسب، بل تمنع أيضًا المحاولات السياسية لتغيير قواعد اللعبة المعدّة من أجل منفعة الأغلبية اليهودية. قانون أساس: الكنيست يسمح بمنع أحزاب سياسية أو مرشحين أفراد من المشاركة في انتخابات برلمانية معينة إذا رفضوا علنا أو ضمنا الطابع اليهودي للدولة من خلال مطالبتهم بالدمقرطة والمكانة المتساوية لجميع المواطنين. ولقد منعت المحكمة العليا في السنوات الأخيرة عدة محاولات لشطب أحزاب فلسطينية من المشاركة في الانتخابات، ولكن هذا الوضع يمكن أن يتغير إذا ما أخذنا بالحسبان تنامي تأثير معسكر اليمين في المحكمة.

٥. المركزية الإثنية في القضاء: في امتحانات مهمة لمكانة المواطنة أخفقت المحكمة في حماية الحقوق المتساوية في المواطنة. ففي العامين ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ أيدت المحكمة القانون الذي يمنع تجنيس أزواج المواطنات وزوجات المواطنين الفلسطينيين في حال كونهم من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو من دول عربية مجاورة. وعلى الرغممن أن المحكمة استخدمت الحجج ذات الصلة بالأمن إلاّ أنها أيدت في الحقيقة المنطق الديمغرافي للقانون، وبذلك شرعنت وصف الأقلية

الفلسطينيون في إسرائيل: مساواة شكلية.

الفلسطينية بأنها خطر ديمغرافي.

٦. التجريم: المواطنون الفلسطينيون المشتبه بهم بمخالفة القانون الجنائي هم أكثر تعرّضًا لمواجهة لوائح اتهام ضدّهم، من المواطنين اليهود المشتبه بقيامهم بالمخالفة نفسها، كذلك هم أكثر تعرّضًا لأن يُدانوا ويُحكَم عليهم بالسجن في المحاكم الدنيا (راتنر وفيشمان ١٩٩٨). هذا الأمر يُظهر التباين في تطبيق القانون الجنائي والتشديد الأكثر تجاه المواطنين الفلسطينيين. خلال فترة الحكم العسكري جرى تجريم المواطنين الفلسطينيين لخرقهم نظام تصاريح العبور الذي ضبط تنقلهم وحرية وصولهم إلى سوق العمل (كورن ٢٠٠٤). والتجريم واضح أيضًا في الحالات ذات الصلة بالخطاب السياسي والاحتجاج الشعبي، فالاعتقالات الجماعية التي تعرّض لها المواطنون الفلسطينيون خلال الاحتجاجات في أكتوبر العالم ٢٠٠٠ والاعتقالات في أعقاب الاحتجاج ضد الهجوم الضاري على قطاع غزة (كانون الأول ٢٠٠٨ – كانون الثاني ٢٠٠٩) هي أمثلة على هذه الظاهرة (أنظروا على سبيل المثال، بكر وعسلي ٢٠٠٩).

التقاء العزل في غيتوات بالعزل في بانتوستانات

إن سياسات الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل لا تكشف فقط عن الممارسات القمعية في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بل تبرز أيضًا مكانة المواطنين الفلسطينيين المتضعضعة داخل إسرائيل. هذه المكانة هي نتيجة عوامل قانونية ومؤسساتية وبنيوية راسخة ومستديمة وهي عوامل غير عادلة وغير ديمقراطية بشكل جذري. التغيير الجوهري ضروري من أجل منح المواطنين الفلسطينيين ظروف حياة كريمة باعتبارهم مواطنين أحراراً ومتساوين.

ولكن النخب الإسرائيلية الحاكمة لا تبدي الرغبة في مثل هذا التغيير. وعلى العكس من ذلك تعمّق هذه النخب عملية العزل في الغيتوات. هذه العملية توازي وتشابه عملية «العزل في بانتوستانات» في الضفة وقطاع غزة التي تتحدث عنها ليلى فرسخ(٢٠٠٣) . كلتا العمليتين تفصلان الفلسطينيين عن اليهود وتحوّلان التجمعات السكنية الفلسطينية إلى حالة تبعية بدون بنية تحتية اقتصادية قابلة للحياة ومستقلة. وتجري السيطرة المحكمة على الفلسطينيين المواطنين وغير المواطنين بالوسائل الأمنية، ويُنزَلون إلى وضع قانوني أدنى من الوضع القانوني للمواطنين اليهود. وأخيراً يمنح القانون الإسرائيلي حقوقًا فردية للأفراد الفلسطينيين المواطنين وغير المواطنين ولكنه لا يعترف بهم كجماعات قومية لها حقوق جماعية (انظروا على سبيل المثال، برزيلاي ٢٠٠٣، ٩٧– ١٤٦).

كلتا العمليتين تتحديان السردية التي تقول إن «سياسات إسرائيل حسنة النية». ففي المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ تعزز إسرائيل باستمرار سيطرتها على السكان وعلى الأرض وتقطّع أوصالها وتزيد عدد المستوطنين بشكل متطرّف. وفيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين فإن الدولة لم «تسدّ الفجوات» بين العرب واليهود، بل على العكس تمامًا تواصل سياساتها المتعلقة بالعزل العرقي والتمييز المأسسَين.

يمكن فهم أوجه الشبه بين العمليتين بشكل أفضل إذا فهمنا أطول احتلال عسكري منذ الحرب العالمية الثانية بمفهوم الضمّ الفعلي (بن نفتالي وآخرون ٢٠٠٥). يتعرض طول الاحتلال مع افتراضات القانون الدولي بصدد الطابع المؤقت لمفهوم الاحتلال. وفي الحقيقة فإن الموقف الرسمي الإسرائيلي لا يعترف حتى الآن بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها مناطق محتلة، وقد رفضت إسرائيل ولا تزال تطبيق معاهدة جنيف الرابعة على هذه المناطق (باستثناء ما يسمى البنود الإنسانية). هذا الضم الفعلي يظهر أيضًا في القوانين الخاصة. فقد جرى دمج المناطق المحتلة في النظام القانوني والاقتصادي، كما يظهر ذلك في قرار المحكمة العليا بخصوص أبو عفو فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. يمكن ملاحظة هذه الحقيقة أيضًا في التوفيق المتزايد بين قوانين العمل، على سبيل المثال في الحالات المتعلقة بدعاوى التعويض عن الأضرار وخرق اتفاقيات العمل الخاصة بالفلسطينيين العاملين في شركات المستوطنين (كريني ٢٠٠٩).

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هاتان العمليتان التوأمتان – عملية عزل المواطنين الفلسطينيين في غيتوات، وعملية عزل الفلسطينيين غير المواطنين في بانتوستانات – فإن الخط القانوني الفاصل بين المواطنين وغير المواطنين سيستمر في الاندثار. الفلسطينيون في إسرائيل هم مواطنون واقعون تحت الاحتلال، والفلسطينيون القاطنون في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ هم مواطنون غير معترف بهم. على أية حال، سواء بقي الخط الفاصل القانوني أم لم يبق فإن هذا الأمر قد لا يكون مهمًا، لأن النتيجة ستكون على الأرجح نفسها، وهي استمرار إخضاع الفلسطينيين ودونيتهم.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة محمد كيال]

المراجع:

Adalah. 2011. *The Inequality Report: The Palestinian Arab Minority in Israel*. Haifa: Adalah–The Legal Center for Arab Minority Rights.

Al-Haj, Majid. 1995. *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany: State University of New York Press.

Baker, Abeer, and Rana Asali. 2009. *Prohibited Protest: Law Enforcement Authorities Restrict the Freedom of Expression of Protestors against the Military Offensive in Gaza*. [In Hebrew.] Haifa: Adalah–The Legal Center for Arab Minority Rights.

Bar-Tal, Daniel, and Yona Teichman. 2005. *Stereotypes and Prejudice in Conflict: Representations of Arabs in Israeli Jewish Society*. Cambridge: Cambridge University Press.

Barzilai, Gad. 2003. *Communities and Law: Politics and Cultures of Legal Identities*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Ben-Naftali, Orna, Aeyal Gross, and Keren Michaeli. 2005. «Illegal Occupation: Framing the Occupied Palestinian Territory.» *Berkeley Journal of International Law* 23, no. 3: 551–614.

Benvenisti, Eyal, and Dahlia Shaham. 2004. «Facially Neutral Discrimination and the Israeli Supreme Court.» *New York University Journal of International Law & Politics* 36: 677–716.

Blank, Yishai. 2006. «Brown in Jerusalem: A Comparative Look on Race and Ethnicity in Public Schools.» *Urban Lawyer* 38, no. 3: 367–436.

Cohen, Hillel. 2010. *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948–1967*. Trans. Haim Watzman. Berkeley: University of California Press.

Coursen-Neff, Zama. 2004. «Discrimination against Palestinian Arab Children in the Israeli Educational System.» *International Law and Politics* 36: 749–816.

Denton, Nancy A. 1996. «The Persistence of Segregation: Links between Residen- tial Segregation and School Segregation.» *Minnesota Law Review* 80: 795–824.

Ettinger, Yair. 2004. «Tirosh Admits: Shabak Monitors Arab Principals.» [In Hebrew.] *Ha'aretz*, 25 August.

Farsakh, Leila. 2003. «Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Pales- tinian State?» *Middle East Journal* 59, no. 2: 230–245.

Haj Yahia, Mohammad, ed. 2010. «Violence in Palestinian Society: Types, Motives and Solutions.» Jadal 6, June. http://mada-research.org/en/201015/06//jadal-issue-6-june-2010/.

Holzman-Gazit, Yifat. 2007. *Land Expropriation in Israel: Law, Culture and Society*. Aldershot: Ashgate.

Human Rights Watch. 2001. *Second Class: Discrimination Against Palestinian Arab Children in Israel's Schools*. http://www.hrw.org/reports/2001/israel2/.

Karayanni, Michael. 2009. «Choice of Law under Occupation: How Israeli Law Came to Serve Palestinian Plaintiffs.» *Journal of Private International Law* 5, no. 1: 1–48.

Kashti, Or. 2007. «Matriculation Exam Success Rate among Israeli Arabs Contin- ues to Drop.» *Ha'aretz*, 11 June.

Kashti, Or. 2011. «Sa'ar Hails 2.2% Rise in Bagrut Pass Rate.» *Ha'aretz*, 12 April. Kedar, Alexander (Sandy). 2003. «On the Legal Geography of Ethnocratic Settler States: Notes toward a Research Agenda.» *Current Legal Issues* 5: 401–444.

Koren, Alina. 2004. «Political Control and Crime: The Use of Defense (Emergency) Regulations during the Military Government.» *Adalah's Review* 4: 23–32.

Lappin, Yaakov. 2012. «Law and Order: Cracking Down on Arab Sector Violence.» *Jerusalem Post*, 20 January.

Lustick, Ian. 1980. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin: University of Texas Press.

Massey, Douglas M., and Nancy A. Denton. 1993. *American Apartheid: Segregation and the Making of the Underclass*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Mehozay, Yoav. 2012. «The Rule of Difference: How Emergency Powers Prevent Palestinian Assimilation in Israel.» *Israel Studies Review* 27, no. 2: 18–40.

National Council for the Child. 2011. «Data Selection from the Annual Report: Children in Israel—2011.» [In Hebrew.] http://www.children.org.il/Files/File/leket2011int.pdf.

National Insurance Institute. 2011. Annual Survey, 2010. http://www.btl.gov.il/English%20Homepage/Publications/AnnualSurvey/2010/Pages/default.aspx.

Nesher, Talila. 2012. «Fewer Israeli Students Matriculating, Less Improvement inTest Results.» *Ha'aretz*, 9 August.

Oren, Ram. 2011. «Taking on Arab Crime Lords.» *Ha'aretz*, 15 June.
Peled-Elhanan, Nurit. 2012. *Palestine in Israeli School Books: Ideology and Propaganda in Education*. London: I.B. Tauris.

Rattner, Arye, and Gideon Fishman. 1998. *Justice For All? Jews and Arabs in the Israeli Criminal Justice System*. Westport, CT: Praeger Publishers.

Rosenhek, Zeev. 2003. «The Political Dynamics of a Segmented Labour Market: Palestinian Citizens, Palestinians from the Occupied Territories and Migrant Workers in Israel.» *Acta Sociologica* 46, no. 3: 231–249.

Roy, Sara. 1999. «De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo.» *Journal of Palestine Studies* 28, no. 3: 64–82.

Sa'ar, Relly. 2003. «Universities Return to Aptitude Exams to Keep Arabs Out.» *Ha'aretz*, 27 November.

Stern, Yoav, and Tamara Traubmann. 2006. «Hebrew Univ. to Review Application Process Deemed Discriminatory.» *Ha'aretz*, 22 November.

Sultany, Nimer. 2004. «The Shabak's Education Ministry.» [In Hebrew.] Ha'aretz, 29 August.

Traubmann, Tamara. 2007. «Tel Aviv Medicine Faculty Ups Minimum Age to 20.» *Ha'aretz*, 15 March.

Wacquant, Loïc. 2000. «The New 'Peculiar Institution': On the Prison as Surrogate Ghetto.» *Theoretical Criminology* 4, no. 3: 377–389.

Wesley, David A. 2006. *State Practices and Zionist Images: Shaping Economic Devel- opment in Arab Towns in Israel*. Berghahn Books.

Yacobi, Haim. 2009. *The Jewish-Arab City: Spatio-Politics in a Mixed Community*. London: Routledge.

Zelikovich, Yaheli Moran. 2009. «Major Gaps between Jews, Arabs in Matricula- tion Eligibility.» *Ynet*, 7 September. http://www.ynetnews.com/articles/ 0,7340,L-3744164,00.html.

Zu'bi, Himmat. 2009. «Palestinian Women in the Israeli Labor Market.» *Jadal 4*. http://mada-research.org/en/200904/10/jadal-issue-4-october-2009/.